بهدف التباحث في بعض القضايا التي يتشارك فيها الطرفان

السعدون والنواف يجتمعان يوم الإثنين لـ «رأب الصدع» بين السلطتين

الدمخي: سأتابع ملفات الفساد استقال وزير الدفاع أم لم يستقل خاصة في قضايا التسليح «الكاراكال واليورفايتر»

رئيسا السلطتين التشريعية والتنفيذية

في الوقت الذي وجه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف الدعوة إلى السعدون ومن يراه من النواب يوم الاثنين المقبل بهدف التباحث في بعض القضايا التي تتشارك الحكومة مع أعضاء مجلس الأمة والاهتمام بها، تداولت أنباء غير رسمية أمس عن استقالة وزير الدفاع الشيخ عبد الله العلي.

ووجه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الدعوة إلى الأعضاء لحضور الاجتماع.

وقال السعدون في الكتاب الموجه للنواب «ورد إلينا من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بشأن رغبة سمو رئيس مجلس الوزراء بالتشرف بلقاء السادة أعضاء مجلس الأمة تطبيقاً لنهج التعاون المنصوص عليه في المادة «50» من الدستور للتباحث في بعض القضايا التي تتشارك الحكومة مع السادة أعضاء مجلس الأمة بها والحرص على تحقيقها في المرحلة المقبلة، وذلك في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الإثنين الموافق 19 ديسمبر 2022 بقاعة اجتماعات مكتب المجلس.

وكان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان قد أخطر رسميا رئيس مجلس الأمة رغبة رئيس الوزراء بلقاء السعدون ومن يراه من النواب يوم الاثنين المقبل بهدف التباحث في بعض القضايا التي تتشارك الحكومة مع أعضاء مجلس الأمة والاهتمام بها والحرص على تحقيقها في المرحلة المقبلة، لتعزيز أواصر التعاون بين السلطتين التشريعية.

وقال الشيتان في كتابه «في ضوء نهج التعاون المنصوص عليه في المادة "50" من الدستور، وفي سياق الحرص المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على تنسيق الرؤى وتحديد الأولويات والخطوات خدمة للمصلحة العامة ومصلحة الوطن والمواطنين، نحيطكم علما برغبة سمو رئيس مجلس الوزراء بالتشرف بلقائكم مع من ترونه من النواب».

وأضاف الكتاب «سيرافق سموه عددا من الوزراء في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الاثنين المقبل بمجلس الأمة».

من جهته شدد النائب الدكتور عادل الدمخي على أنه سيتابع ملفات الفساد سواء استقال وزير الدفاع أم لم يستقل.

وقال الدمخي «استقال وزير الدفاع أم لم يستقل فسأتابع ملفات الفساد وخاصة في قضايا التسليح "الكاراكال واليورفايتر وغيرها" لأن الأمر لا يتعلق بشخص الوزير بقدر المحافظة على المال العام وضرورة محاسبة كل من تعدى عليه».

الطشة: التعديل الوزاري بات مستحقا فوجود البعض واستمرارهم في مناصبهم سوف يخلق أزمة

من جهته قال النائب الدكتور حمود الطشة إن التعديل الوزاري بات مستحقاً لضمان استمرارية التعاون بين السلطتين.

وأضاف الطشة «بعد توارد الأنباء عن استقالة وزير الدفاع، أصبح من الواجب على رئيس الوزراء استبعاد بعض الوزراء المقصرين في أعمالهم، فوجودهم واستمرارهم في مناصبهم سوف يخلق أزمة بين المجلس والحكومة».

عالية الخالد: لدي أسباب مستحقة تعزز قراري برفض قانوني «منع تعارض المصالح» و«إضافة ربات البيوت» إلى «عافية»

عالية الخالد

أكدت النائبة عالية الخالد أن تصويتها برفض المشروع بقانون بشأن منع تعارض المصالح والاقتراح بقانون بإضافة ربات البيوت إلى نظام "عافية" في الجلسة الماضية لمجلس الأمة، جاء لأسباب مستحقة تعزز رفضها القانونين.

وقالت الخالد في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إنها تقدمت للجنة التشريعية بطلب تعديل قانون منع تعارض المصالح بأن يقتصر تطبيق القانون على الفئة التي نص عليها قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وذلك بهدف حماية صغار الموظفين من التعرض للعقوبات الواردة فيه.

وأوضحت أن الفكرة العامة للقانون تقوم على فرض التزامات وعقوبات على الموظف العام، مشيرة إلى أن الموظف العام طبقا للقانون يجب عليه أن يفصح عما إذا كان لديه تعارض مصالح أو لأحد أقربائه من الدرجة الثانية وفي حال وجود تعارض مصالح يجب عليه أن ينهيه.

وبينت أن عقوبة عدم الالتزام بالقانون هي الحبس 3 سنوات والغرامة 10 آلاف دينار وتكون هذه العقوبة ثابتة عليه سواء علم أو لم يعلم بهذا التعارض.

وأكدت الخالد أن هذا القانون مطلوب ومستحق لكن أي قانون يجب أن يكون تنظيميا ويحد من جريمة الفساد، لكن يجب ألا يؤدي إلى ضرر آخر.

وأضافت "هل الكل يعلم عن تفاصيل أملاك أقربائه من الدرجة الثانية؟ وهل الموظفون الصغار يعلمون بتفاصيل إداراتهم التي يعملون بها وتعاقداتها ومع من تتشارك وما خططها المستقبلية؟".

وأشارت الخالد إلى أن هناك بندا في القانون ينص على أنه إذا تملك الشخص أو أحد أقاربه نسبة تفوق الـ 5٪ في أسهم إحدى الشركات التي لديها تعاملات مع الجهة الحكومية التي يعمل بها، فهذا يعتبر تعارض مصالح.

وأفادت بأنه من الممكن أن يقوم موظف عام بالإفصاح عن أن أحد أقربائه يمتلك 4.5% من شركة معينة وبالتالي لا توجد مخالفة للقانون، لكن ومع مرور الوقت يؤول إلى صاحب الملكية سواء عن طريق الميراث أو المصاهرة أو التوزيعات أسهم جديدة لترتفع نسبة ملكيته إلى أكثر من 5%، لكن هذا الموظف لا يعلم بهذا التطور وبالتالي ستطبق عليه العقوبة لأنه لم يفصح ولم يحل التعارض الذي نشأ.

وأكدت الخالد ضرورة أن يقتصر تطبيق القانون على الفئة التي نص عليها قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد من درجة مدير إدارة وما فوق لأن هذه الفئة تتوافر لديها دراية بأعمال الإدارة المسؤولين عنها ولديهم خبرة وظيفية في العمل الوظيفي العام، والأهم أنهم متخذو قرار ومسؤولون عن أي تعاقدات أو تصرفات جهة العمل.

وقالت إن الموظف الصغير يجب ألا يتم إقحامه في هذه "المعمعة"، مضيفة إن القانون يؤسس ثقافة جديدة لأنه نص على تنظيم دورات تثقيفية تعريفية للخاضعين له.

وشددت الخالد على أن امتناعها ورفضها التصويت على القانون جاء حماية لصغار موظفي الدولة العموميين، مبينة أنها تقدمت للجنة التشريعية بطلب تعديل للقانون بأن يكون الخاضعون له هم الفئة التي نص عليها قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد.

وفيما يخص قانون ضم ربات البيوت إلى المستفيدين من قانون تأمين عافية، قالت الخالد إن الأصل العام هو أن التأمين لا يكون إلا على خدمة مدفوعة الأجر، لكن النظام الصحي بالكويت مجاني بنسبة 100% "من القطنة إلى عملية القلب المفتوح".

وأضافت إن تكلفة الصحة على الميزانية العامة تفوق المليار دينار كويتي، وتكلفة نظام "عافية" الذي يشمل شريحة المتقاعدين فقط 330 مليون دينار، بمعنى أن التكلفة الإجمالية تبلغ مليارا ونصف المليار، منها 330 مليونا تذهب إلى شركات التأمين بينما في المقابل الخدمة الصحية مجانية.

وتساءلت الخالد "هل نريد نظاما صحيا مجانيا بالكامل أو مدفوع الأجر خاضعا للتأمين؟" مشيرة إلى أنه إذا تم إدخال الشرائح الأخرى المختلفة ستصل ميزانية الصحة إلى ما بين 2 الى 2.5 مليار.

وقالت "هل الأجدر أن توجه هذه الأموال إلى تطوير المنظومة الصحية أو يتم تحويلها إلى شركات التأمين التي قد تحصل على 50٪ من هذه الميزانية، وهل أحتاج أن أنشئ مستشفيات على أعلى مستوى وأطور الكوادر الطبية وأستقدم مستشفيات عالمية أسوة بدول الخليج، وأن يكون كل ذلك أصولا استثمارية للدولة، أو ندفع الأموال إلى شركات التأمين وبالتالي تكون أموالا معدومة ومنتهية، فما هو الأجدر للعمل؟".

وأشارت الخالد إلى أن المؤسسة العامة للتأمينات كان لديها مستشفى متكامل للمتقاعدين وكبار السن ويشمل أيضا ربات البيوت والمطلقات والأرامل، مبينة أنها علمت بأن هذا المشروع توقف "فلماذا توقف؟".

وطالبت الخالد بأن يتم تخصيص أجزاء من مستشفيات الجهراء وجابر والأميري، للمتقاعدين وربات البيوت والأرامل والمطلقات.

وقال إن هناك شرائح لم يتم التطرق لها وهم ذوو الاحتياجات الخاصة الذي يحتاجون إلى بعض أنماط العلاجات غير الموجودة بالكويت، ويجب توجيه هذه الأموال لتوفير علاجات ترعاهم بدلا من أن تذهب إلى شركات التأمين.

وأكدت الخالد ضرورة توفير منظور كامل شمولي لرعاية صحية متطورة تبنى على أساس الاستدامة، لأن ربات البيوت والأرامل والمطلقات والرجال كلهم لديهم أبناء يجب أن نضمن مستقبلهم.

ولفتت إلى أن ذلك لن يتم من دون وجود منهجية أو خطة ورؤية مستقبلية للصحة العامة للدولة، مشيرة إلى أن الحكومة كان يجب ألا توافق على القانون والأجدر بها تقديم رؤية واضحة لتطوير العلاج المجاني الذي تقدمه خصوصا أنه متهالك يحتاج إلى تطوير من حيث الجودة والتوسع والتنوع.

وقالت إنه "لهذه الأسباب ومن باب تحقيق الاستدامة وتعزيز المنظومة الصحية والمحافظة على المال العام لا أستطيع أن أوافق على قانون مثل هذا".

المطر: العدواني تعهد بتشكيل لجنة محايدة للتدقيق في التعيينات والبعثات والترقيات بـ «التطبيقي»

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية

قال رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد النائب الدكتور حمد المطر إن وزير التعليم العالي تعهد بتشكيل لجنة محايدة بشكل عاجل من داخل وخارج هيئة التطبيقي لكشف ومراجعة والتدقيق على إعلان التعيينات ومدى مطابقة المتقدمين للإعلان ومن تم استبعادهم من المستحقين ومن تم ترشيحهم من غير المستحقين.

وبين المطر في تصريح صحافي، أمس الخميس، أن اللجنة استكملت تكليفها بالتحقيق في أسباب ما اعتبره «عدم تطبيق القانون وسوء الإدارة في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والآثار المترتبة»، بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حمد العدواني وعمداء ونواب المدير العام في الهيئة.

وأضاف المطر أنه فيما يخص الهيئة فإنها لم تلتزم بتسليم اللجنة الردود الأولية للجنة يوم الخميس الماضي، معتبرا أن هذا الخطأ متعمد من إدارة التطبيقي.

ونوه بأن هناك ظلما واضحا واختلالات كبيرة وقعت في التعيينات والبعثات والترقيات أقر بها الوزير بل وأقر بها القائمون على الكليات.

وبين أن هناك حالات صارخة للظلم في التعيينات وأسماء لا تستحق تم ترشيحها وأسماء أخرى مستحقة تم استبعادها، وأوراقا غير مكتملة للمتقدمين تناقش وأوراقا أخرى مكتملة لا تناقش.

وأكد أن اللجنة ستجتمع في الربع الأول من شهر يناير المقبل بعد أن تصل إليها جميع الردود الناقصة وكذلك الطلبات اليوم.

وأوضح أنه تم التشديد على عدم تعطيل ترشيح الأسماء في الكليات التي لا توجد عليها مشاكل، في حين أن معظم الكليات الأخرى بها مشاكل خصوصا كلية التربية الأساسية والمعهد التجاري وكلية الدراسات التجارية ومعهد التكنولوجيا.

وأكد أن اللجنة تقدمت بـ 3 طلبات استكمالا للطلبات الـ 7 التي طلبتها اللجنة في السابق وجاءت الردود عليها ناقصة.

وشدد المطر على أن «الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بها من الفساد الإداري والقرارات التعسفية وبعض الإعلانات المفصلة على أشخاص معينين»، مضيفا أن «هناك إعلانات تتم لتخصصات غير موجودة أصلا مثل تخصص الرسوم المتحركة وكرة المضرب».

وأكد أن اللجنة التعليمية في انتظار ما ستنتهي لجنة التحقيق المحايدة التي تعهد الوزير بتشكيلها، داعيا كل من يريد التظلم إلى تقديم شكواه إلى هذه اللجنة.

البذالي: «المالية» توافق على رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى 1000 دينار

حامد البذالي

قال عضو اللجنة المالية البرلمانية حامد البذالي إن اللجنة وافقت على قوانين عدة تمس المواطن بشكل مباشر منها إسقاط القروض الاستهلاكية والمقسطة عن المواطنين وتعديل المعاش التقاعدي بحد أدنى 1000 دينار، إضافة إلى صرف 7 أضعاف صافي المعاش التقاعدي وبنسبة خصم 5 في المئة وعند الوفاة يسقط الدين.

شعبان يسأل وزير التجارة عن رؤية الوزارة في محاربة التلاعب بالأسعار

شعيب شعبان

وجه النائب شعيب شعبان سؤالا إلى وزير التجارة عن عمليات التلاعب في الأسعار والزيادة المصطنعة وفعالية حماية المستهلك، جاء فيه:

1 - ماهي رؤية وزارة التجارة وقسم حماية المستهلك فيما ورد بالمقدمة؟.

2 - ما هي الاجراءات التي تتبعها في عملية المراقبة السابق تعريفها بالمقدمة؟.

3 - كم عدد الفرق التي تعمل على مراقبة الأسعار بشكل عام على جميع ما يندرج ضمن اختصاص المراقبة المكلفة بها الوزارة؟. مبين ذلك في كشف تفصيلي عدد الفرق واختصاصهم بالكشف على المادة المعينة ومدة جولاتهم ونوعها، كما يرجى توضيح سلطة الضبطية التي يملكونها.

4 - ماهي الاستراتيجية المتبعة من الوزارة بأقسامها حول الحفاظ على مصالح المتعاملين الاقتصاديين والمستهلكين؟.

5. هل تمارس وزارة التجارة عمليات مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة على مستوى المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية والمناطق والمخازن؟.

6. اذ كانت بنعم يرجى تزويدي بجدول تفصيلي يبين فيه كلا منهم على حدة اسم الادارات التابعة وعدد الفرق فيها ومهام كل منهم.